

الجامعة العربية المفتوحة - الكويت -

المعهد العربي لإنماء المدن

برنامج الخليج العربي للتنمية

المؤتمر الإقليمي حول : تطوير المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة في البلدان العربية

محور المداخلة : البيئة التمكينية ، التشريعات و المناصرة في مجال السياسات .

عنوان المداخلة " البيئة المؤسسية للمشاريع متناهية الصغر و الصغيرة الجزائرية "

من اعداد:

✓ بن حمو عبدالله، أستاذ مساعد، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة مستغانم abdel.ben11@hotmail.com
✓ زيتوني صابرين، باحثة و طالبة بالسنة الثالثة دكتوراه و عضو بمخبر البحث poindex ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير،
جامعة مستغانم sabrine90@live.com

الملخص:

تلعب المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة دورا مهما و أساسيا في التنمية الاقتصادية للدول، هذه الأخيرة باعتبارها نسيجاً قطاعياً مميّزاً له القدرة على التأقلم و سرعة التغيير و التقليل من الانعكاسات السلبية للمؤسسات الكبيرة، و نظراً أيضاً للخصائص التي تتميز بها من مرونة و عدم تأثرها بشكل كبير بالتغيرات الاقتصادية الكبرى و أيضاً سهولة تسييرها... الخ.
و في ظل التغيرات الاقتصادية الجارية في العالم، بما في ذلك انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و إبرامها عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ما يعني تحرير التجارة و إلغاء الرسوم الجمركية لمؤسسات الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة و لدول الاتحاد الأوروبي، أصبح أمام هذه المؤسسات جملة من التحديات على الصعيد المحلي و الدولي، و لعل أهم هذه التحديات هو المنافسة التي سوف تشكلها مؤسسات هذه الدول، مما يفرض عليها إيجاد محيط ملائم للقيام بنشاطها على أكمل وجه بما في ذلك محيط مالي يساعد الإدارة المالية لهذه المؤسسات للقيام بنشاطها بطريقة مثلى.

Abstract:

SMEs play an important role and a key role in economic development, it is a capacity unique textile industry to adapt and pace of change and minimize the negative effects of big business, and also because of features that are characterized by flexibility and is not affected by major economic and also the ease to manage, etc.

And in light of economic changes taking place in the world, including Algeria's accession to the WTO and the agreement with the European Union, which means that trade liberalization and removal of tariffs for the enterprises of the Member States of the WTO and the countries of the European Union, became the face of these enterprises a series of challenges at local and international, and perhaps most important of these challenges is the competition that will be posed by the enterprises of these countries. Algerian SMEs must be equipped to face these threats which impose an appropriate perimeter to do its activity to the fullest, including financial circumference helps financial management of these institutions to carry out its activity in an optimal way.

مقدمة:

أبرزت التحولات الاقتصادية الدولية توجهات جديدة في بعض جوانب نظريات التنمية الاقتصادية، و من ذلك بروز دور و أهمية قطاع: " المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة " في التنمية الاقتصادية للدول، هذا الأخير باعتباره نسيجاً قطاعياً مميّزاً له القدرة على التأقلم وسرعة التغيير والتقليل من الانعكاسات السلبية للمؤسسات الكبيرة، وزاد اهتمام المنظمات الدولية في مختلف بلدان العالم بنشاط وفعالية أداء هذه المؤسسات حتى باتت محور برامجها التنموية، لما تلعبه من دور في تدعيم باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

و الجزائر بدورها أدركت هذه الحقيقة، إلا أن التحولات الاقتصادية الجارية في العالم جعلت هذا النوع من المشاريع في محك مواجهة منافسة شديدة من قبل مؤسسات الدول المتطورة خاصة الشركات المتعددة الجنسيات التي تتميز بقدرة عالية على اختراق الأسواق و التأثير في الزبائن، و ذلك بعد إقبال الجزائر على مغامرة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ودخولها اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

سوف نحاول تسليط الضوء في هذه الورقة على المشاريع المقاولاتية الشبائية و بالأخص المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة بعرض للمنظومة المؤسسية التي تعيش تحت إشرافها هذه المشاريع بالجزائر، و نعني بذلك وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الهيئات العاملة تحت إشرافها من جهة، و من جهة أخرى الهيئات الحكومية و المؤسسات المتخصصة في دعم هذا النوع من المؤسسات. لنصل في الأخير إلى أهم الفرص و التهديدات التي يوفرها المحيط الخارجي لهذه المشاريع بالجزائر، و بالتالي معرفة مكانة قطاع المؤسسات و المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة في السياسة الاقتصادية للدولة.

1-المنظومة المؤسسية لتنمية المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة :

1-1 وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهيئات العاملة تحت إشرافها:

لقد أنشأت الجزائر اعتباراً من سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة اعتباراً من سنة 1993 ثم في 2010 إلى وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، إلى أن أصبحت وزارة الصناعة و المناجم في يومنا هذا ،وذلك من أجل ترقية المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة في الجزائر وهي مكلفة بـ

- تنمية المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة وترقيتها.
- تقديم الحوافز والدعم اللازم لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- المساهمة في إيجاد الحلول لقطاع المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة.
- إعداد النشرات الإحصائية اللازمة وتقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في هذا القطاع.
- تبني سياسة ترقية للقطاع وتجسيد برنامج التأهيل الاقتصادي للمشاريع متناهية الصغر و الصغيرة.
- ترقية الاستثمارات المنشئة والموسعة والمطورة للمشاريع متناهية الصغر و الصغيرة.
- إيجاد إستراتيجية لتطوير هذا القطاع .

• تعزيز القدرة التنافسية للقطاع.

وهي بهذه المهام تساهم بفعالية في توجيه و تأطير و مراقبة المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة ،وقد أنشئت تحت إدارتها العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية القطاع نذكر منها:

*المشاتل و حاضنات الأعمال.

*مراكز التسهيل.

*المجلس الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1-1 المشاتل وحاضنات الأعمال¹ :

وهي مكلفة بمساعدة المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة ودعمها، وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وقد أنشئت طبقا للمادة 12 من القانون 01 - 18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 وتأخذ ثلاث أشكال هي:

أ- المحضنة : وهي تتكفل بأصحاب المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة في قطاع الخدمات.

ب- ورشة الربط: وهي هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشروعات في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.

ج- نزل المؤسسات : و يتكفل بأصحاب المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

1-1-1 أهداف المحاضن:

تسعى المشاتل إلى تحقيق أهداف عديدة من أهمها:

• تطوير أشكال التعاون مع المحيط المؤسسي.

• المشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان تواجدها.

• تشجيع نمو المشاريع المبتكرة.

• تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد.

• ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة.

• تشجيع المؤسسات على التنظيم الأفضل.

• التحول في المدى المتوسط إلى عامل إستراتيجي في التطور الاقتصادي.

1-1-2 وظائف المحاضن:

وتتكلف هذه المحاضن (المشاتل) بما يلي:

• استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة وكذا أصحاب المشاريع.

• تسيير وإيجار المحلات.

• تقديم الخدمات المتعلقة بالتوطين الإداري والتجاري .

¹ المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فبراير 2003، يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات.

• تقدم الإرشادات الخاصة والاستشارات في الميدان القانوني والمحاسبي والتجاري والمالي والمساعدة على التدريب المتعلق بمبادئ وتقنيات التسيير خلال مرحلة نضج المشروع وتتكون المشتلة من مجلس إدارة ومدير ولجنة اعتماد المشاريع.

1-2 مراكز التسهيل² :

وهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشئت تطبيقاً للمادة 13 من القانون 01-18. وتعتبر هذه المراكز هيئات استقبال وتوجيه ومرافقة حاملي المشاريع ومنشئي المؤسسات والمقاولين، كما تعتبر أيضاً قاطرة لتنمية روح المؤسسة إذ أنها تجمع بين كل من رجال الأعمال، المستثمرين والمقاولين والإدارات المركزية والمحلية ومراكز البحث وكذا مكاتب الدراسات والاستشارة ومؤسسات التكوين وكل الأقطاب الصناعية والتكنولوجية والمالية .

1-2-1 أهداف مراكز التسهيل:

وتسعى لتحقيق العديد من الأهداف منها :

- وضع شبك يتكيف مع احتياجات أصحاب المؤسسات والمقاولين وتقليص آجال إنشاء المشاريع.
- تسيير الملفات التي تحضى بدعم الصناديق المنشأة لدى الوزارة المعنية .
- تطوير التكنولوجيات الجديدة وتأمين البحث والكفاءات.
- تطوير النسيج الاقتصادي المحلي ومرافقة المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة على الاندماج الاقتصادي الوطني والدولي.

1-2-2 وظائف ومهام مراكز التسهيل:

وتقوم هذه المراكز بمهام عديدة أهمها:

- دراسة الملفات والإشراف على متابعتها وتجسيد اهتمام أصحاب المشاريع وتجاوز العراقيل أثناء مرحلة التأسيس
- مرافقة أصحاب المشاريع في ميداني التكوين والتسيير ونشر المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار.
- دعم تطوير القدرات التنافسية ونشر التكنولوجيا الجديدة وتقديم الاستشارات في مجال تسيير الموارد البشرية والتسويق والتكنولوجيا والابتكار.

ويدير مركز التسهيل مجلس توجيه ومراقبة ويسيره مدير، وتسمح هذه المراكز بتوجيه المؤسسات نحو اندماج أكبر في الاقتصاد الوطني والعالمي وذلك عن طريق توفير دراسات إستراتيجية حول الأسواق المحلية والدولية .

1-3 المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة³:

وهو جهاز استشاري يسعى لترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتهم المهنية من جهة والهيئات والسلطات العمومية من جهة أخرى وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد أنشئ تطبيقاً للمادة 25 من القانون 01-18 ومن مهامه:

² محمد حميدوش ، مدير ترقية الاستثمارات ، مراكز التسهيل فضاء جديد لبعث الاستثمار ومرافقة المؤسسة ، مجلة فضاءات ، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ، العدد 2، 2003، ص12-13.

³ المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 03-80 المؤرخ في 25/02/2003 يتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمه وعمله.

- ضمان الحوار الدائم والتشاور بين السلطات والشركاء الاجتماعيين بما يسمح بإعداد سياسات وإستراتيجيات لتطوير القطاع .
- تشجيع وترقية إنشاء الجمعيات المهنية وجمع المعلومات المتعلقة بمنظمات أرباب العمل والجمعيات المهنية... الخ.
- ويتشكل المجلس من الهيئات التالية:
- الجمعية العامة، الرئيس، المكتب، اللجان الدائمة.

1-4 صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁴ (FGAR):

تتميز المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة بانخفاض رأسمالها ومحدودية الضمانات خاصة العينية منها، مما أدى إلى عزوف البنوك عن تمويل هذه المشاريع وذلك لصعوبة تقدير وتقييم المخاطر الناجمة عن نشاط هذه المؤسسات . ولذلك تم إنشاء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) وما عزز ضرورة إنشاء هذا الصندوق في الجزائر هو غياب مؤسسات متخصصة تلي الاحتياجات التمويلية للمشاريع متناهية الصغر و الصغيرة.

وقد أنشئ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373⁵ المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 و المتضمن إنشاء صندوق ضمان قروض المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة وتحديد قانونه الأساسي، وجاء ذلك تطبيقا للمادة 14 من القانون 01-18 ، و هو تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي . وقد انطلق نشاطه فعليا في مارس 2004⁶ .

2- الهيئات الحكومية و المؤسسات المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بالإضافة إلى الأنشطة التي تقوم بها الوزارة المختصة في القطاع والهيئات التابعة لها هناك هيئات حكومية ومؤسسات متخصصة تقوم بدور فعال في تنمية المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة نذكر منها:

1-2 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب⁷: ANSEJ وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشباني من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات، وقد أنشئت سنة 1996 ولها فروع جهوية وهي تحت سلطة رئيس الحكومة و يتابع وزير التشغيل الأنشطة العملية للوكالة.

⁴ يوسف العشاب، مدير فرعي لترقية تدعيمات التمويل، ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: آلية لتدعيم التمويل، مجلة فضاءات ، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، العدد 2، الجزائر 2003، ص 14.

⁵ المادة 05 من المرسوم التنفيذي 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المتضمن إنشاء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي.

⁶ المادة 04 من المرسوم التنفيذي 04-134 المؤرخ في 19 افريل 2004 المتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان القروض.

⁷ تلاجية نوة و ا. ماضي بلقاسم مداخلة بعنوان : دور الجماعات المحلية في ترقية الاستثمارات من المؤتمر الدولي العلمي الثاني: سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية إشارة خاصة لحالة الجزائر. جامعة سكيكدة 2004.

2-2 وكالة ترقية ودعم الاستثمارات⁸: (APSI)

وقد أنشئت كهيئة حكومية تحت إشراف رئيس الحكومة بمقتضى نص المادة السابعة من قانون ترقية الاستثمار الصادر في 1993 على أن تحدد صلاحياتها و تنظيمها و سيرها فضلا عن الصلاحيات المنصوص عليها في هذا المرسوم التشريعي عن طريق التنظيم.

وهي مكلفة بمساعدة أصحاب المشاريع لإكمال المنظومة الإجرائية المتعلقة بإقامة استثماراتهم من خلال إنشاء شبك موحد وحيد يضم الإدارات والمصالح المعنية بالاستثمارات وإقامة المشروعات، وذلك بغية تقليص أجال الإجراءات الإدارية والقانونية لإقامة المشروعات بحيث لا تتجاوز 60 يوما.

2-3 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار⁹: (ANDI)

بعد النتائج الضعيفة التي حققتها وكالة دعم وترقية الاستثمار حيث نجد أن هناك فجوة كبيرة بين نوايا الاستثمار والتي بلغ عددها 43000 بتكلفة قدرها 42 مليار دولار أمريكي ، وبين الاستثمارات المحققة فعليا والتي لم تتجاوز 500 مليون دولار أمريكي كما تبين أن معظم المزايا المقدمة لم يستفد منها سوى المضاربين، لذلك أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2001 بموجب الأمر 01 - 03 المتعلق بتطوير الاستثمارات وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

2-4 لجان دعم وترقية الاستثمارات المحلية:

أنشئت سنة 1994 وهي لجان على مستوى المحليات مكلفة بتوفير الإعلام الكافي للمستثمرين حول الأراضي والمواقع المخصصة لإقامة المشروعات وتقديم القرارات المتعلقة بتخصيص الأراضي لأصحاب المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة. وحسب معطيات وزارة الداخلية والجماعات المحلية فقد بلغت المشاريع التي صادقت عليها وخصصت لها قطع أراضي منذ سنة 1994 إلى غاية سبتمبر 1999 حوالي 13000 مشروع يتوقع أن تستقطب حوالي 311 ألف عامل بعد إنجازها موزعة على معظم الفروع بالقطاعات الاقتصادية. وقد ضمت إلى الشباك الوحيد في إطار قانون الاستثمار لسنة 2001.

2-5 بورصات المناولة والشراكة:

وهي جمعيات ذات منفعة عامة في خدمة القطاع الاقتصادي تم إنشاؤها عام 1991 وتتكون من المؤسسات العمومية والخاصة ومن مهامها:

- إحصاء الطاقات الحقيقية للمؤسسات الصناعية لغرض إنشاء دليل لطاقات المناولة.
- ربط العلاقات بين عروض وطلبات المناولة وإنشاء فضاء للوساطة المهنية.
- تشجيع الاستخدام الأمثل للقدرات الإنتاجية للصناعات المحلية
- إعلام المؤسسات وتزويدها بالوثائق المناسبة
- تقديم المساعدات الاستشارية والمعلومات اللازمة للمؤسسات
- المساهمة في أعمال تكثيف النسيج الصناعي بتشجيع إنشاء مؤسسات لمشاريع وصناعات صغيرة ومتوسطة جديدة في ميدان

⁸ المادة 23 من المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 1994/10/17 المتضمن كيفية تنظيم عمل وكالة ترقية ودعم الاستثمارات.

⁹ المادة 25 من المرسوم التنفيذي 01-282 المؤرخ في 2001/09/24 المتعلق بتنظيم وتسيير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

المناولة.

• ترقية المناولة والشراكة على المستوى الجهوي والوطني والعالمي.

• تنظيم المنتديات واللقاءات حول مواضيع المناولة.

• تمكين المؤسسات الجزائرية من الاشتراك في المعارض¹⁰.

2- التهديدات و الفرص التي يوفرها محيط المؤسسات و المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة الجزائرية.

1- التهديدات:

1-1 جمود المحيط الإداري:

تتطلب الإجراءات الإدارية عناية تامة لضمان تطابقها مع السياسات والتشريعات و النظم ذات الصلة ، وتشكل هذه الإجراءات مساحة للالتقاء بين الحكومة من جهة وأصحاب المشاريع من جهة أخرى. باعتبار أن نشاط المؤسسة يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة تنظيما وتنفيذا خاصة قطاع المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة الذي يتميز بالديناميكية. و الملاحظ أن الإدارة الجزائرية لا تزال بنفس الروتين الرسمي الممل، فهناك الكثير من مشاريع الاستثمار عطلت أو لم يوافق عليها في وقتها المحدد مما ضيع على أصحابها وعلى الاقتصاد الوطني فرصا لا تعوض. ويعود ذلك إلى:

* أن الدهنيات لم تهيأ أو لم تنهأ لهضم وفهم خصوصية هذا النوع من المؤسسات ومن ثم التعامل معها بما تتطلبه من سرعة في إنجاز الإجراءات الإدارية.

* السرعة في إصدار النصوص واتخاذ القرارات لم يواكبها حركية مماثلة في أداء وتفعيل الجهاز التنفيذي.

أما بالنسبة لمرحلة تكوين المؤسسة، تجدر الإشارة إلى انه تستغرق الإجراءات وقتا طويلا من الزمن، حيث نجد بعض الإجراءات الإدارية وإجراءات التوثيق جد معقدة بسبب كثرة الوثائق المطلوبة . أما الآجال المتوسطة لانطلاق مشروع في الجزائر فتقدر بـ 5 سنوات حسب الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، و بستين حسب المستثمر وذلك بمساعدة خبير، وحسب تحقيق قامت به وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن مدة إنشاء مؤسسة يتراوح بين 6 أشهر و 3 سنوات حسب طبيعة النشاط . فرغم إنشاء الشباك الوحيد للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلا أن المستثمر مازال يعاني من ثقل الإدارة ومن نفس المشاكل التي كانت قبل إنشاء الوكالة، إذ أن ممثلي الإدارات على مستوى الوكالة لا يقومون بالأدوار المنوطة بهم وذلك لضعف الصلاحيات الممنوحة لهم، ولوحظ أن مأمور البلدية وممثل المركز الوطني للسجل التجاري هما فقط اللذان اثبتا قدرتهما على إتمام مهامهم على مستوى الوكالة، فالأول يقوم بالتصديق على الوثائق و الثاني يقوم بتسليم شهادة عدم سبق التسمية و تسليم الوصل المؤقت للمستثمر، وذلك بفضل شبكة الإعلام الآلي التي تربط الممثل على مستوى الشباك الوحيد بالمركز الوطني للسجل التجاري¹¹.

¹⁰ شبايكي سعدان . معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية جامعة عمار ثلجي - الاغواط - 8 و 9 أبريل 2002.

¹¹ قدي عبد المجيد ، مداخلة بعنوان الاقتصاد الجزائري و الشراكة الأجنبية في ظل المناخ الاستثماري الجديد ، من الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الجزائرية وتحديات المناخ الاستثماري الجديد ، 22 - 23 أبريل 2003

ولإشارة فان الوقت الذي يستغرقه انطلاق مشروع في ألمانيا يتراوح بين يوم و24 أسبوعا، وفي البرازيل بين 4 و 7 أسابيع، أما اسبانيا فيبين أسبوع و 28 أسبوعا و السويد بين 2 و 4 أسابيع.

1-2 المشاكل المتعلقة بالعقار و العقار الصناعي¹²:

يعاني أصحاب المشاريع الجديدة من مشكلات مرتبطة بالعقار المخصص لتوطين مؤسساتهم، فالحصول على عقد الملكية أو عقد الإيجار يعد أساسيا من أجل الحصول على التراخيص الأخرى المكتملة.

فالمجال العقاري يعتبر من المجالات المعقدة وذلك لتعدد الهيئات المتدخلة و العديد من النصوص القانونية .وإلى حد الساعة لم تتحرر سوق العقارات بشكل يحفز على الاستثمار بحيث مازالت رهينة للعديد من الهيئات التي تتزايد باستمرار مثل وكالة دعم وترقية الاستثمارات المحلية والتي ضمت إلى الشباك الوحيد على مستوى وكالة تطوير الاستثمار، وقد عجزت عن تسهيل إجراءات الحصول على العقار اللازم لإقامة المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة.

1-3 مشاكل التمويل¹³:

تواجه المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة صعوبات في مجال التمويل، ويمثل ذلك إشكالا حقيقيا يجد من تطور القطاع، ويبقى أحد العوامل المعقدة والشائكة في حياة المؤسسة، حتى وان سجلت المنظومة المصرفية بعض التطور فإن سلوك البنوك يبقى متخوفا إزاء جميع الاستثمارات غير المدعمة من طرف الدولة، وتبقى ملفات الاستثمار معطلة وآجال التنفيذ طويلة. فمن جهة تعاتب البنوك المؤسسات على ضعف تنظيمها وتسييرها وانعدام الشفافية بها، ومن جهة أخرى تعاتب المؤسسات البنوك على قلة اهتمامها بالمشاريع متناهية الصغر و الصغيرة وغياب هياكل متخصصة لمعالجة الملفات.

و ترجع مشاكل تمويل المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة إلى عدة أسباب أهمها:

*ضعف تكييف النظام المالي المحلي مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد، ففي الوقت الذي يتحدث فيه الخطاب الرسمي عن إجراءات الدعم المالي وتشجيع الاستثمارات والشراكة، فإن الواقع يشير إلى اصطدام كل هذه التطورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي منها :

* غياب أو نقص شديد في ميدان التمويل الطويل المدى، ذلك أن معظم موارد البنوك في الجزائر تعتبر قصيرة المدى، وأما فيما يخص تمويل دورة الإنتاج فان البنك يمول 15 يوما من دورة الإنتاج فقط 1999/2002 .

* المركزية في منح القروض.

* نقص في المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة.

* القروض البنكية المقدمة من البنوك العمومية لا تمنح على أساس حجم التدفقات المالية المستقبلية، بل تمنح غالبا على أساس تاريخ الزبون و الضمانات المقدمة.

*ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القرض خاضع للإشهار .إضافة إلى البطء الشديد في معالجة

¹² الأمر الوزاري رقم 28 المؤرخ في 15 ماي 1994 المتعلق بكيفيات المساعدة والتسهيلات في مجال منح الأراضي للمستثمرين.

¹³ حميسي يوسف- ماهي آفاق تمويل المؤسسات و الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -مجلة فضاءات صادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعات التقليدية , العدد 01 2002.ص7.

ملفات طلبات تمويل المشاريع الاستثمارية حيث تستغرق معالجة ملف طلب القرض:

■ من شهر إلى شهرين على المستوى الجهوي، ومن 3 إلى 5 أشهر على مستوى المركزي.

* محدودية صلاحية الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الاستقلالية النسبية وذلك راجع لنمط التنظيم المصرفي المتميز بقرارات مركزية.

* محدودية المنتجات المصرفية.

* غياب هيئات مالية متخصصة في تمويل المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة وغياب تمويل تنافسي كاف.

فمن أهم و أخطر المشاكل التي تواجه تطور منظومة المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة نجد مشكلة التمويل و ذلك بسبب الجهاز المصرفي الجزائري الذي يتميز بمحدوديته على المستويات التالية¹⁴ :

محدودية التمويل المصرفي المتعلقة بالتكاليف و الضمانات :

إن تكلفة التمويل و مشكلة الضمانات قد أضحتا تحددان من مرونة التمويل و انسيابه بالحجم المناسب و في الآجال الملائمة، و بالتالي أضحى هذا الوضع بتكاليفه الرسمية و غير الرسمية عائقا لتطور المشروعات.

محدودية التمويل المتعلقة بالصيغ و الإجراءات :

يتميز التمويل المصرفي التقليدي في الجزائر بمحدوديته و تعقيده الإجراءية و الوثائقية ذلك أن الوساطة المالية و المنظومة المصرفية لم يكن بإمكانها التكيف مع وتيرة التحولات الهيكلية المسجلة على مستوى الاقتصاد الكلي، بحيث ظهرت كأهمها تجاوزهما الأحداث.

محدودية التمويل المتعلقة بالحجم و الأولويات :

إن حصة المشروعات الفردية المتناهية الصغر و الصغيرة في تغطية احتياجاتها التمويلية محدودة من حيث الحجم و من ناحية الأولويات و خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي، حيث انعكس ذلك على: حرمان الأنشطة الإنتاجية و في آن واحد تشجيع أنشطة المضاربة. و توسعت الدائرة التجارية المضاربة على حساب الدائرة الإنتاجية التي توفر الثروات و مناصب الشغل بسبب الانفتاح غير المضبوط للاقتصاد الوطني .

وحسب تحقيق قام به مركز الأبحاث (CREAD)، كشف أن من مجموع 775 مؤسسة طلبت قروض من البنوك فإن 66% فقط تلقت جوابا بالقبول، وأن أسباب الرفض تركزت في ثلاث محاور:
- بسبب قواعد الحذر التي تطبقها البنوك، نقص الضمانات، ملفات ناقصة.

بالإضافة إلى ذلك فإن عملية تجميع الوثائق التي يتطلبها طلب القرض حسب نفس التحقيق تستغرق 36 يوما بالنسبة للمشاريع متناهية الصغر و الصغيرة وان إجراءات التحويل تستغرق وقتا طويلا يتراوح بين 17 و 25 يوما.

أما بالنسبة للبنوك الخاصة، فنظرا لأن المشاريع الاستثمارية تواجه عراقيل موضوعية لا تشجع البنوك التابعة للقطاع الخاص على منح القروض بصورة معتبرة، مما يؤدي إلى بقاء البنوك العمومية تواجه الحاجات المتعددة لتمويل المتعاملين الخواص.

¹⁴ أمبارك، إطار في بنك، مداخلة بعنوان: عوائق التمويل. من الملتقى الوطني الأول حول القطاع الخاص في الجزائر واقع وأفاق جامعة سعد دحلبل البلدية 26-27 افريل 2005.

1-4 غياب التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية:

تعتبر الأعباء الضريبية التي تتحملها المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة عاملا لا يساعد بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي، بل تؤدي إلى تعدد وتنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي

فبالرغم من سياسة الإصلاح الجبائي التي كان من أهم أهدافها التخفيف من حدة الأعباء و العراقيل البيروقراطية الكبيرة التي مست النظام الجبائي في السنوات السابقة، إلا أنه لا يزال يتسم بكثير من التعقيدات وعدم الاستقرار و التداير الاستثنائية، مما خلق حالة من عدم الشفافية و بطء عمل الإدارة الضريبية نتيجة عدم تعميم الإعلام الآلي، وعدم قدرة الإدارة الضريبية اعتماد فكرة الزبونية في علاقتها مع الغير.

كما يضاف إلى ذلك أن المتعاملين يشكون من ارتفاع اشتراكات أرباب العمل في صندوق الضمان الاجتماعي والتي تثقل كاهل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1-5 مشاكل التمويل:

إن التمويل بالمواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة خاصة المستوردة منها يمثل احد المشاكل الحقيقية التي تعاني منها المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة ، ذلك أن معظمها يفتقد إلى الخبرة في تسيير عمليات الاستيراد خاصة الحديثة النشأة، فبعد تحرير التجارة الخارجية ظهرت مؤسسات خاصة تمارس عملية الاستيراد و التي اهتمت باستيراد السلع الاستهلاكية السريعة النفاذ في السوق المحلية، الأمر الذي اثر على تمويل المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة التي أصبحت تعاني من مشكل نقص التمويل وارتفاع أسعار المواد الأولية المتوفرة وقطع الغيار والتجهيزات الإنتاجية، وذلك نتيجة مشاكل الصرف (خطر الصرف) والتذبذبات التي تعرفها الأسواق على المستوى العالمي وغياب سياسة تنظيمية لهذا المجال.

1-6 ضعف تنافسية المؤسسات و المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة في الجزائر وعدم حماية المنتج الوطني:

تواجه معظم المنشآت متناهية الصغر و الصغيرة خاصة في الدول النامية قدرا متزايدا من المنافسة و الضغوط الحادة، ذلك أن قوى التدويل و العولمة تضغط على الشركات بمختلف أنواعها و أحجامها، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ففي غالبية الدول النامية تظل هذه المؤسسات تعمل في أنشطة تقليدية تتسم بانخفاض الإنتاجية وضعف الجودة و صغر الأسواق المحلية التي تخدها و قلة الديناميكية التكنولوجية.

ولا يوجد في معظم هذه الدول قطاع مشاريع متناهية الصغر و الصغيرة قوي وديناميكي، وأهم ما يميز هذا القطاع هو قلة المؤسسات الحديثة القائمة على كثافة رأس المال، إذ نجد أن العديد منها يستعمل تكنولوجيا بسيطة وتقليدية للغاية ويخدم سوقا محدودة جدا.

وتتميز المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة في الجزائر بنفس هذه الخصائص باعتبار أن معظمها حديث النشأة، إذ تصنف أغلبية هذه المشاريع من طرف الأجهزة التنظيمية و التسييرية الوصية عليها بأنها تحت المستوى الأدنى الاقتصادي المطلوب الذي يجب أن تتمتع به هذه المشاريع في ظل متطلبات اقتصاد السوق.

ويعود ضعف المردودية الاقتصادية المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة في الجزائر إلى الصعوبات و المشاكل الحادة التي تواجه هذه الأخيرة والانفتاح الاقتصادي غير المدروس على الأسواق العالمية وعدم استحداث طرق و ميكانيزمات لحماية المنتج الوطني من

منافسة المنتجات الأجنبية التي تتميز بالجودة العالية وانخفاض الأسعار.

وقد تأثرت المؤسسة الجزائرية من إجراءات تحرير التجارة الخارجية دون أية مراقبة، وقد أدى ذلك إلى ظهور ظاهرة الاستيراد الفوضوي.¹⁵

2- الفرص:

رغم كثرة التهديدات و الصعوبات التي تواجه المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة الجزائرية، فإنه أمام هذه المشاريع بعض الفرص و المحفزات التي تساعدها على النجاح في محيطها المحلي، و التي تساعدها أيضا على دخول تجربة ناجحة على مستوى الأسواق الدولية. هذه الفرص و المحفزات تتمثل في برامج التأهيل التي اتخذتها الدولة على عاتقها و التي تهدف إلى تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي ورفع أدائها الاقتصادي والمالي.

2-1 برنامج تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية:

2-1-1 أهداف برنامج التأهيل:

إن برنامج التأهيل لا يتعلق فقط بالجانب الخاص بالمؤسسة من إدارة أو تسيير الموارد، بل يتعداه إلى مجموعة الهيئات المؤسسة المحيطة و المتعاملة مع المؤسسة. و تأهيل المحيط يشمل الجانب القانوني التنظيمي، إصلاح المنظومة المصرفية، تطوير شبكة الاتصالات، المناطق الصناعية و النشاط،... إلخ.

ويهدف البرنامج إلى¹⁶:

***على المستوى الكلي:** يمكن تلخيص توجهات السياسة العامة لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة في ما يتعلق بإعادة الهيكلة الصناعية، في النقاط التالية :

- إعداد سياسات اقتصادية تكون أساسا لبرامج الدعم و الحث على رفع المستوى التأهيلي، مع الأخذ بعين الاعتبار الفرص المتاحة من قبل الطاقات الوطنية والدولية.

- وضع الآليات الأساسية التي تسمح للمؤسسات والهيئات والحكومة بالقيام بنشاطات على المستوى القطاعي والجزئي.

- إعداد برنامج لتأهيل المؤسسة الاقتصادية ومحيطها.

- إعداد برنامج للتحسيس والاتصال لتوضيح الرؤية لدى المتعاملين الاقتصاديين وتحديد بدقة الوسائل المتاحة لدى المؤسسات .

***على المستوى القطاعي:** البرنامج يهدف إلى تحديد الهيئات المتعاملة مع المؤسسة من حيث مهامها وإمكاناتها، وتأكيد مدى

كفاءتها في دعم عملية تأهيل المؤسسة وترقيتها. ومن هنا يتضح أن هدف برنامج التأهيل في هذا الإطار هو تدعيم إمكانيات الهيئات المساعدة للمؤسسة ومحيطها بما يؤدي إلى تحسين المنافسة بين المؤسسات .

***على المستوى الجزئي:** إن برنامج التأهيل عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تحث على تحسين تنافسية المؤسسة، أي أن هذا

¹⁵ Babacar N'diaye –PME/PMI sur l'actuel du sacrifice – Algérie entreprise .n0 6 .juin 2003. p 11

¹⁶ عبد الرحمن بن عنتر – واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة و آفاقها المستقبلية – مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , جامعة فرحات عباس , سطيف الجزائر , العدد 01 .2002. ص167.

البرنامج منفصل عن سياسة ترقية الاستثمارات وحماية المؤسسة التي لها صعوبات. فمن وجهة نظر المؤسسة، يعتبر برنامج التأهيل مسار تحسين دائم أو إجراء تطوري يسمح بالتنبؤ بأهم النقائص أو الصعوبات التي قد تصطدم بها المؤسسة. ويهدف هذا البرنامج إلى:

-تحديث وسائل الإنتاج.

-تطوير أساليب التنظيم والتسيير والإنتاج.

-تطوير التكوين والنوعية و الوظيفة التجارية وكذا البحث عن منافذ و أسواق للسلع.

-منح و صرف المساعدات المالية : تم إنشاء صندوق لترقية التنافسية الصناعية

" le fonds de promotion de la compétitivité industrielle " بموجب المادة 92 من قانون المالية لسنة 1999

لتمويل جزء من عمليات تنفيذ برنامج التأهيل للمؤسسات، و هذا في شكل مساعدات مالية و تتمثل معدلات المساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية في :

-المساعدة ب 70% من تكلفة التشخيص الإستراتيجي الشامل و وضع مخطط التأهيل في حدود 3 مليون دينار،

-المساهمة ب 15% من قيمة الاستثمارات العادية الممولة من طرف المؤسسة بأموالها الخاصة،

-المساهمة ب 10% من قيمة الاستثمارات المادية الممولة عن طريق القرض،

-المساهمة ب 50% من قيمة الاستثمارات غير المادية أو المعنوية (التكوين، التنظيم،...).

2-2 برنامج التعاون الأورومتوسطي من أجل إنشاء منطقة التبادل الحر بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و دول البحر الأبيض المتوسط في آفاق 2010 – 2012¹⁷ ميذا لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

قصد إنجاح مسار الشراكة الأورومتوسطية بأبعادها الثلاث السياسي، الاجتماعي والاقتصادي، وبالأخص تدعيم التعاون

الاقتصادي بين الدول المتوسطية الشريكة والاتحاد الأوروبي، فقد تم توسيع نطاق التعاون المالي بخلق آلية جديدة من قبل الاتحاد الأوروبي متمثلة في هذا البرنامج .

لقد تعاهدت الجمعية الأوروبية لوضع هذا البرنامج الطموح لدعم تطوير المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة في الجزائر، هذا

البرنامج يهدف إلى تأهيل وتحسين القطاع الخاص بما يسمح وتكيفه مع متطلبات اقتصاد السوق.

1-2-2 أهداف البرنامج:

يتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج في تحسين تنافسية المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة الجزائرية، وعلى هذا الأساس يركز

برنامج الدعم على ثلاثة محاور وهي:

1-1-2-2 تحسين التسيير العملي للمشاريع متناهية الصغر و الصغيرة :

ينتظر من البرنامج الشروع في إجراءات تغطي أولا التشخيص و التموضع الإستراتيجي للمشاريع من أجل تقوية مستواها

التنافسي وأدائها في كل عناصر التسيير : الإنتاج، التمويل، تسيير المخزونات،

¹⁷ Commission Européenne, UGP, Note d'information sur le programme MEDA d'appui aux PME/PMI, journée d'information sur les programmes d'appui organisée par le Ministère de la PME/PMI, 29 avril 2002, ISGP

التسويق، الإجراءات التسويقية، النشاط التجاري، قوة البيع، التوزيع والتصدير، الموارد البشرية، التكوين، تنظيم المعلومات والاتصالات.

فالبرنامج يهدف إلى تحسين مستوى كفاءة وتأهيل رؤساء وعمال المؤسسات متناهية الصغر و الصغيرة عبر دورات تكوينية مناسبة وتقديم الدعم لكل الإجراءات التي تمكن المؤسسات من التوصل إلى المعلومة عبر شبكة معلومات وطنية.

2-1-2-2 دعم الابتكار وترقية الوسائل الجديدة لتمويل المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة:

ينتظر من البرنامج المساهمة في تحسين تمويل المشاريع بإمدادها بالدعم للابتكار وتكوين مؤسسات مالية متخصصة من أجل توسيع سلسلة الوسائل المالية التي هي في متناول المشاريع والممولين لمشاريعهم قصد تطويرها.

2-1-2-3 دعم محيط المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة:

في إطار تلبية حاجيات و انشغالات المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة ، تم وضع إجراءات تهدف إلى تحسين محيط المشاريع وذلك بدعم: هيئات الدعم العمومية والخاصة، جمعيات أرباب العمل، معاهد التكوين، ممثلي الشبكة الوطنية للمعلومات، المعاهد العمومية والإدارات المركزية.

2-2-2-2 توجهات البرنامج : يستفيد من البرنامج كل من:

1-2-2-2 الأعران الخواص للمشاريع متناهية الصغر و الصغيرة: يقصد بها المؤسسات المتناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة التي تمارس نشاطها في القطاعات التالية : المواد الغذائية و الفلاحية، الصناعات المائية، الصيدلة، مواد البناء، السلع المصنعة، ويستثنى منها قطاعات الزراعة، التجارة والخدمات.

2-2-2-2 الهيئات المالية والمشرفين الماليين الخواص: تتمثل هذه الهيئات في البنوك والهيئات المالية والمشرفين والخواص الذين يهدفون إلى خلق وترقية المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة بصفة عامة، وباستخدام أدوات جديدة مثل القرض الايجاري، رأسمال المخاطر.

3-2-2-2 الهيئات وأجهزة الدعم للمؤسسة: يدمج هذا البرنامج كل الوحدات العمومية أو الخاصة التي لها القدرة على الترقية و التأطير والمساندة تحت الأشكال التالية : أجهزة الدعم التقني والتكنولوجي، الإدارات المركزية الاقتصادية، الهيئات العمومية لخدمة المؤسسات، غرف التجارة والصناعة، بورصة المناولة والشراكة، جمعيات أرباب العمل، مراكز ومعاهد التكوين، ممثلي الشبكة الوطنية للمعلومات الاقتصادية.

الخاتمة:

تلعب المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة دورا مهما و أساسيا في النهوض باقتصاديات الدول، ذلك نظرا للعدد الهائل من هذه المؤسسات باقتصاد أي دولة، ضف إلى ذلك عدد العمالة الذي يشغل بهذا النوع من المشاريع، و نظرا أيضا للخصوصيات التي تتميز بها من مرونة و عدم تأثرها بشكل كبير بالتغيرات الاقتصادية الكبرى و أيضا سهولة تسييرها... الخ.

و في ظل التغيرات الاقتصادية الجارية في العالم، و في ظل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و إبرامها عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يعني تحرير التجارة و إلغاء الرسوم الجمركية لمؤسسات الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة و لدول الاتحاد الأوروبي، أصبح أمام هذه المشاريع جملة من التحديات على الصعيد المحلي و الدولي، و لعله أهم هذه التحديات هو المنافسة التي سوف تشكلها مؤسسات هذه الدول، و منه فلا بد على المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة الجزائرية أن تجهز نفسها للوقوف في وجه هذه التهديدات، و منه كان لابد على المؤسسات متناهية الصغر و الصغيرة الجزائرية الاستفادة من المنظومة المؤسسية التي صخرتها الدولة لها و نعني بذلك وزارة الصناعة والمناجم و الهيئات العاملة تحت إشرافها من جهة، و من جهة أخرى الهيئات الحكومية و المؤسسات المتخصصة في دعم هذا النوع من المشاريع و ذلك حتى يمكن لهذه الأخيرة أن تواجه التهديدات السابقة الذكر و أن تستفيد من الفرص التي يوفرها المحيط المحلي لها.

قائمة المراجع

1. أحمد حميدوش ، مدير ترقية الاستثمارات ، مراكز التسهيل فضاء جديد لبعث الاستثمار ومرافقة المؤسسة ، مجلة فضاءات ، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ، العدد 3 ، الجزائر 2003.
2. أمبارك إيطار في بنك ، مداخلة بعنوان : عوائق التمويل . من الملتقى الوطني الأول حول القطاع الخاص في الجزائر واقع وأفاق جامعة سعد دحلب البليدة 26-27 افريل 2005.
3. عبد الرحمن بن عنتر - واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة و آفاقها المستقبلية - مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف الجزائر ، العدد 01 ، 2002.
4. يوسف العشاب، مدير فرعي لترقية تدعيمات التمويل، ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: آلية لتدعيم التمويل، مجلة فضاءات ، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، العدد 2، الجزائر 2003.
5. تلايحية نوة و ا. ماضي بلقاسم مداخلة بعنوان : دور الجماعات المحلية في ترقية الاستثمارات من المؤتمر الدولي العلمي الثاني: سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية إشارة خاصة لحالة الجزائر. جامعة سكيكدة 2004.
6. حميسي يوسف - ماهي آفاق تمويل المؤسسات و الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -مجلة فضاءات صادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعات التقليدية ، العدد 01 2002. شبايكي سعدان . معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية جامعة عمار ثلجي - الاغواط - 8 و 9 أفريل 2002.
7. قدي عبد المجيد ، مداخلة بعنوان الاقتصاد الجزائري و الشراكة الأجنبية في ظل المناخ الاستثماري الجديد ، من الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الجزائرية وتحديات المناخ الاستثماري الجديد ، 22 - 23 افريل 2003

8. المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فبراير 2003، يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات.
9. المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 03-80 المؤرخ في 25/02/2003 يتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمه وعمله.
10. المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 04-134 المؤرخ في 19 افريل 2004 المتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان القروض.
11. المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المتضمن إنشاء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي
12. المادة 23 من المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17/10/1994 المتضمن كيفية تنظيم عمل وكالة ترقية ودعم الاستثمارات.
13. المادة 25 من المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24/09/2001 المتعلق بتنظيم وتسيير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
14. الأمر الوزاري رقم 28 المؤرخ في 15 ماي 1994 المتعلق بكيفيات المساعدة والتسهيلات في مجال منح الأراضي للمستثمرين.
15. Babacar N'diaye –PME/PMI sur l'actuel du sacrifice – Algérie entreprise .n0 6
.juin 2003
16. Commission Européenne, UGP, Note d'information sur le programme MEDA d'appui aux PME/PMI, journée d'information sur les programmes d'appui organisée par le Ministère de la PME/PMI, 29 avril 2002, ISGP